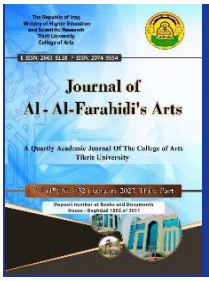

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

The Media System and Challenges of Journalistic Work Environment in Iraq (2011-2023)

المنظومة الإعلامية وتحديات بيئة العمل الصحفي في العراق (٢٠١١-٢٠٢٣)

Prof. Dr. Saad Salman Al-Mashhadani

Department of Media, College of Arts, Tikrit University
Salahuddin, Iraq

أ. د. سعد سلمان المشهداني

قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة تكريت
صلاح الدين، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
17/01/2024	20/02/2024	25/04/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.16.56.14 Vol (16) No (56) March (2024) P (165-187)

ABSTRACT

The media system in Iraq underwent fundamental changes after the change of the political system in 2003, and this is due to the change in the form of the political system and its view of journalistic work and freedom of the press. The Arab Spring revolutions that began in 2011 added other changes, represented by a tangible weakness in the state's ability to impose security and order following the emergence of the Islamic State, known as ISIS, and the occupation of Mosul, Salah al-Din, Anbar, Diyala, Kirkuk, and other cities in Syria, represented by Raqqa, Al-Hasakah, and Deir. Perjury, and the emergence of new pressure forces represented by armed groups that have begun to contest the state's authority and impose great pressure on journalistic work. In addition to the transformation of the journalist in Iraq into a politician and vice versa after the year 2011, without the journalist having knowledge of the rules of political work, or the politician having sufficient knowledge of the rules of the journalistic profession in an unstable media and political environment in terms of the factors influencing the communicators, and this system has not been able until the present time. To pave a clear path that gives it a professional identity.

The researcher divided this study into three sections, the first dealing with the methodological framework.

While the second section included the journalistic and media work environment in Iraq by addressing the journalistic-media system in Iraq and its relationship with the political system and the regulatory and legal environment for journalistic work, as well as the sources and mechanisms of financing media institutions in Iraq and the factors shaping the journalistic work environment, which included social, political and economic factors. And professional. While the third section dealt with the field study of the pressures faced by communicators in Iraq since the Arab Spring unrest in 2011 until 2023, by applying it to a sample of practicing members of the Iraqi Journalists Syndicate.

KEYWORDS

Journalistic Work, Media System, Journalistic Profession, Media Institutions, Media Discourse

الملخص

تعرضت المنظومة الإعلامية في العراق الى تغييرات جوهرية بعد تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣، ويعود ذلك الى تغير شكل النظام السياسي ونظرته الى العمل الصحفي وحرية الصحافة. وأضافت ثورات الربيع العربي التي بدأت عام ٢٠١١ تغييرات أخرى متمثلة في ضعف ملموس في قدرة الدولة على فرض الامن والنظام أثر ظهور (تنظيم الدولة الإسلامية) المعروف بـ(داعش) واحتلال محافظة الموصل وصلاح الدين والانبار وديالى وكركوك ومدن اخرى في سوريا متمثلة في الرقة والحسكة ودير الزور، وظهور قوى ضاغطة جديدة تتمثل بالجماعات المسلحة التي اخذت تنازع الدولة في سلطانها وتفرض ضغوطاً كبيرة على العمل الصحفي. فضلاً عن تحول الإعلامي في العراق الى سياسي وبالعكس بعد عام ٢٠١١ دون ان يكون للإعلامي إلمام بقواعد العمل السياسي، أو يكون للسياسي دراية كافية بقواعد المهنة الصحفية في بيئة إعلامية وسياسية غير مستقرة من ناحية العوامل المؤثرة في القائمين بالاتصال، ولم تستطع هذه المنظومة حتى الوقت الحاضر ان تشق طريقاً واضحاً يمنحها هوية مهنية.

قسم الباحث هذه الدراسة الى ثلاثة مباحث تناول الاول الإطار المنهجي.

فيما اشتمل المبحث الثاني على بيئة العمل الصحفي والاعلامي في العراق من خلال التطرق الى المنظومة الصحفية-الإعلامية في العراق وعلاقتها بالنظام السياسي والبيئة التنظيمية والقانونية للعمل الصحفي، كذلك مصادر وآليات تمويل المؤسسات الاعلامية في العراق وعوامل تشكيل بيئة العمل الصحفي، والتي تضمنت عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية ومهنية. فيما تناول المبحث الثالث الدراسة الميدانية للضغوط التي يتعرض لها القائمين بالاتصال في العراق منذ اضطرابات الربيع العربي عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٣ بالتطبيق على عينة من الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين.

الكلمات المفتاحية

العمل الصحفي، المنظومة الإعلامية، المهنة الصحفية، المؤسسات الإعلامية، الخطاب الإعلامي

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

اتجهت الدراسات الاعلامية الحديثة لدراسة مدخل نظري مهم أطلق عليه مدخل الممارسة المهنية الذي ينطلق من فلسفة ماذا يفعل الاعلاميون بوسائل الاعلام؟ واتجهت هذه الدراسة لبحث نموذج وطبيعة المنظومة الإعلامية بعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١، وكيف أثرت التحولات السياسية وظروف الصراع السياسي في العراق في المنظومة الإعلامية؟ كذلك تهتم هذه الدراسة بتتبَّع تحولات المنظومة الإعلامية في العراق، ورصد سماتها، ومقارنة خصائص كل مرحلة، للكشف عن التحديات التي واجهتها تلك المنظومة في بيئة العمل الصحفي في العراق خلال المدة من ٢٠١١ ولغاية ٢٠٢٣.

وتهتم هذه الدراسة بمدخل الممارسة الاعلامية للوقوف على تحديات بيئة وأساليب العمل الصحفي وظروف انتاج المحتوى الاعلامي المقدم للجمهور، والعوامل المؤثرة في انتقاء وتفسير القائمين بالاتصال بهذه المؤسسات للمضامين الاعلامية. ويتأثر القائمون بالاتصال بالعديد من النظريات المفسرة لدورهم في تشكيل اتجاهات الراي العام وتصوراته تجاه القضايا والموضوعات، وفي عملية صناعة المحتوى الاعلامي منها: نظرية حارس البوابة، ونظرية الحامي الشفيع، ونظرية الدور، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية الرضا الوظيفي، ونظرية ملكية وسائل الاعلام، ونظرية الواجب الاخلاقي في الممارسات الاعلامية.

قسم الباحث هذه الدراسة الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، تضمن المبحث الاول منها الإطار المنهجي، فيما تضمن المبحث الثاني العوامل المؤثرة في المنظومة الاعلامية في العراق والتي تم تصنيفها الى: عوامل مرتبطة بالبيئة الخارجية المحيطة بالمنظومة الاعلامية وتشمل رؤية النظام السياسي للصحافة ودورها في المجتمع وطبيعة البيئة التنظيمية والقانونية للعمل الاعلامي، والنموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية، ونمط العلاقة بين الصحفي ومصادر معلوماته. اما الفئة الاخرى من العوامل فهي: عوامل مرتبطة بالبيئة الداخلية للمنظومة الاعلامية في العراق وتشمل نمط الملكية الصحفية ومصادر تمويل المؤسسة الاعلامية، ونمط الادارة والتنظيم الذي تتبناه تلك المؤسسات، والذي تعكسه شخصية القائم بالاتصال وبنية الجهاز التحريري في تلك المؤسسات. وتضمن المبحث الثالث تحديات بيئة العمل الصحفي في العراق للمدة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٣ من وجهة نظر عينة عشوائية متكونة من (١٠٠) من الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين.

ويأتي اعتماد الباحث على استمارة الاستبيان بالمستوى الكمي انطلاقاً من ان غالبية بحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية اعتمدت على البحوث الكمية ورسخته كأداة كمية في الدراسات الاعلامية؛ لدراسة المنظومة الاعلامية وتحديات بيئة العمل الصحفي خلال المدة المذكورة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة:

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن المشكلة البحثية في هذه الدراسة في نموذج وطبيعة تحديات بيئة العمل الصحفي التي واجهتها المنظومة الإعلامية بعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١، وكيف أثرت التحولات السياسية وظروف الصراع السياسي في العراق في المنظومة الإعلامية؟

كذلك تهتم هذه الدراسة بتتبَّع خصائص وتحولات المنظومة الإعلامية في العراق، ورصد سماتها، خلال المدة من ٢٠١١ ولغاية ٢٠٢٣، لا سيما ان العاملين في الأخبار قد تعرضوا الى جملة من الضغوط منها: ضغوط داخلية ناجمة من إدارات المؤسسات الاعلامية التي تلزم العاملين لديها بالعمل وفق سياستها الاعلامية، واخرى متأتية من الجماعات الضاغطة والمتنفذة في المجتمع التي تملك القوة والسلطة. وفئة ثالثة من الضغوط ذات طبيعة شخصية تتعلق بتأثير انتماءات وميول القائمين بالاتصال الشخصية على عملهم المهني. وقد اطلع الباحث على عدد من الدراسات والأدبيات السابقة التي بحثت في موضوعات مشابهة أو قريبة من هذه المشكلة وعلى مستويات محلية وعربية وعالمية، وتوصل الى ان مشكلة هذه الدراسة لم تدرس في العراق، وان أسباب

الضغوط التي يواجهها القائمون بالاتصال وأنواعها لم تحدد، فضلاً عن عدم معرفة ردود أفعال القائمين بالاتصال تجاه تلك الضغوط.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة على شكل تساؤلات وكما يأتي:

١. ما رؤية النظام السياسي للصحافة ودورها في المجتمع وطبيعة البيئة التنظيمية والقانونية للعمل الصحفي في العراق؟

٢. ما النموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية ونمط العلاقة بين الصحفي ومصادر معلوماته في العراق؟

٣. ما نمط الملكية الصحفية ومصادر تمويل المؤسسات الاعلامية، ونمط الادارة والتنظيم؟

٤. ما تحديات بيئة العمل الصحفي في العراق للمدة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٣ من وجهة نظر الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين؟ وما موقفهم من تلك الضغوط؟

٥. ما القوى الاجتماعية والسيكولوجية التي تمارس ضغوطا على القائمين بالاتصال والمرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظومة الاعلامية في العراق؟

ثانياً: اهمية الدراسة:

تنبع الاهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها أول دراسة ميدانية للمنظومة الإعلامية وتحديات بيئة العمل الصحفي في العراق بعد اضطرابات ما يسمى بالربيع العربي (٢٠١١-٢٠٢٣). ويرى الباحث ان الموضوع يستحق الدراسة كونه ينطلق من وضع حلول لإشكالية التحديات التي تواجه بيئة العمل الصحفي في العراق بعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ والتي تغيرت فيها الموازين، مما يستدعي الشروع بالبحث لدراستها، ومعرفة العوامل المؤثرة والجهات التي تمارسها، ونتائجها، ومدى استجابة او مقاومة القائمين بالاتصال لها. كما ان تلك البيئة تقع في مقدمة أجندة الاهتمام العراقي والعربي التي لها مساس مباشر بالحاضر، ومستقبل الحريات الصحفية لاسيما بعد ثورات ما يسمى بالربيع العربي. كذلك تأتي الأهمية من كون هذا الجهد العلمي المتواضع يمثل اضافة جديدة الى المكتبة الاعلامية؛ لما تضمنه من معلومات ونتائج مهمة معززة بالإحصاءات والجداول والأرقام.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الأهداف الآتية:

١. معرفة رؤية النظام السياسي للصحافة ودورها في المجتمع وطبيعة البيئة التنظيمية والقانونية للعمل الصحفي في العراق.

٢. تحديد النموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية ونمط العلاقة بين الصحفي ومصادر معلوماته في العراق.

٣. معرفة الجوانب التي اهتم بها نمط الملكية الصحفية ومصادر تمويل المؤسسة الاعلامية، ونمط الادارة والتنظيم؛ لمعرفة الضغوط الداخلية الناجمة من إدارات المؤسسات الاعلامية التي تلزم العاملين لديها بالعمل وفق سياستها الاعلامية.

٤. الكشف عن تحديات بيئة العمل الصحفي في العراق للمدة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٣ من وجهة نظر الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين، ومعرفة موقفهم من تلك الضغوط.

٥. معرفة القوى الاجتماعية والسيكولوجية التي تمارس ضغوطا على القائمين بالاتصال والمرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالمنظومة الاعلامية في العراق في أثناء مدة البحث.

رابعاً: نوع الدراسة ومنهجها:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية البينية التي تجمع بين حقلين من حقول المعرفة. فالوصف هو الذي يركز في طبيعة وسمات وخصائص مجتمع معين أو موقف جماعة أو فرد معين، وكذلك لتحديد

تكرارات حدوث الظواهر المختلفة. (حسين س.، دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام، ٢٠٠٦، صفحة ٢٣٢).

وقد عرف كل من (William, Julie) الدراسات البينية بانها دراسات تعتمد على حقلين، أو أكثر من حقول المعرفة العلمية، التطبيقية والنظرية، أو هي عملية يتم من خلالها الإجابة على بعض الأسئلة، أو حل بعض المشكلات أو معالجة موضوع متسع، أو معقد يصعب التعامل معه بشكل كاف عن طريق نظام أو تخصص واحد (بيومي، ٢٠١٩، صفحة ١٢٨).

وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج المسحي لتحقيق أهدافها. إذ استخدم الباحث نوعاً من المسوحات الخمسة لهذا المنهج وهو مسح أساليب الممارسة الاعلامية؛ للتعرف على الاساليب الادارية والتنظيمية التي اتبعتها المنظومة الاعلامية في العراق خلال مدة الدراسة المذكورة؛ كونها من الدراسات الوصفية والاستكشافية (المشهداني، منهجية البحث الاعلامي – دليل الباحث لكتابة الرسائل الجامعية، ٢٠٢٠، صفحة ٣٢٠).

ونظراً لطبيعة موضوع هذه الدراسة الذي يتعلق بشكل عام ببيئة عمل المنظومة الاعلامية في العراق بين الاعوام (٢٠١١-٢٠٢٣) وتنظيمها القانوني فقد اخترنا أداة من أدوات المنهج المسحي وهي استمارة الاستبيان؛ قدم الباحث فيها مجموعة من معايير الاستدلال التي من شأنها أن تسهم في الكشف عن تحديات بيئة العمل الصحفي في العراق خلال الاعوام (٢٠١١-٢٠٢٣) وذلك لتحقيق أهم غايات الدراسة وهو المسح والتحليل وكذلك الحصول على نتائج كمية تساعدنا في التحليل الكيفي.

خامساً: حدود الدراسة:

١. **الحدود الزمنية:** تشمل هذه الدراسة توزيع استمارة استبيان على عينة عشوائية من الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين خلال المدة من ٢٠٢٣/٦/١ ولغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠.

٢. **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على توزيع استمارة استبيان على عينة عشوائية بسيطة مكونة من (١٠٠) عضو من الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين، من القائمين بالاتصال والعاملين في قطاع الاخبار بصفة: (رئيس تحرير، مدير تحرير، سكرتير تحرير، رئيس قسم، محرر، مندوب) خلال المدة المذكورة. وتم اختيار هذا النوع من العينات كونها من ابسط انواع العينات الاحتمالية وأسهلها اختياراً، ويحدد استخدامها بوجود مجتمع بحث متجانس مع تواجد إطار مجتمعي كامل وغير متقادم متضح البنية والخصائص.

سادساً: دراسات سابقة:

اعتمد الباحث على عدد من دراسات سابقة حول الموضوع وهي كما يأتي:

١. **دراسة** (الضمداوي، ٢٠٠٨): تناولت هذه الدراسة بيئة العمل الصحفي في العراق، وركزت على تأثير العامل السياسي في القائم بالاتصال، وتوصلت الى النتائج الاتية:

- بينت الدراسة ان خضوع القائم بالاتصال إلى جملة من الضغوط تغير في قوة المضمون الصحفي وشكله، إذ أن القائمين بالاتصال يخشون نشر موضوعات نقدية ضد بعض الجهات. وتبين أيضاً ان نسبة (٢٨,٧٧٪) من عينة الدراسة يخشون نشر موضوعات تنتقد قوات متعددة الجنسيات وأنَّ (٢٤,٦٦٪) من العينة انهم يخشون النشر ضد الحكومة".
- كشفت الدراسة ان نسبة (٦٢,٥٪) من العينة يعانون من ضغوط حكومية تتعلق بـــ (حجب المعلومات). وهذه النتيجة تعني أن ثلث مجتمع البحث يعاني من ضغوط بسبب عدم تعاون مصادر المعلومات الحكومية.
- أوضحت الدراسة أنَّ الصحفيين العراقيين يعانون من عدم العدالة في الحصول على المعلومات من المؤسسات الحكومية، إذْ يخص الوزير أو المسؤول صحيفة حزبه بمعلومات مهمة ولا يخص الصحف الأُخرى.

- ذكر ما يقرب من نصف المبحوثين وبنسبة (٤٥,٢٠٪)، أنهم (لا يتفقون) مع السياسة الإعلامية التي تتبناها مؤسساتهم الصحفية، فيما قال (٢١,٩٢٪) أنهم (متفقون) مع السياسة الإعلامية. وأشار (١٦,٤٤٪) أنهم (متفقون إلى حدٍ ما) معها، وقال (١٦,٤٤٪) أنَّ (لا رأي لهم) بالسياسة الإعلامية. مما يشير إلى خضوع نسبة كبيرة من المبحوثين للسياسة الإعلامية التي تتبعها الصحف التي يعملون فيها.
- اشار (٦٥,٧٥٪) من المبحوثين إلى انهم يتعرضون إلى ضغوط السياسة الإعلامية للصحف، أمَّا (دائماً أو أحياناً) مقابل (عدم تعرض) ٣٤,٢٥٪ من المبحوثين إلى ضغوط، وتعني هذه النتيجة ان معظم المبحوثين يتعرضون إلى ضغوط.

٢. **دراسة** (الزويني، الخصائص المهنية للقائم بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي، ٢٠٠٩): سعت الدراسة إلى تحقيق التعرف على الخصائص التي تسهم في تطوير الأداء الإعلامي للقائم بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي والكشف عن الضغوط المجتمعية والمهنية التي تؤثر في الأداء الإعلامي للقائم بالاتصال، فضلاً عن انعكاسات تلك الضغوط على الممارسة الإعلامية ومعرفة مصادر اطلاع القائم بالاتصال على المعلومات والكشف عن انعكاسات وصعوبة وصوله للمعلومات والكشف عن الاعتبارات المهمة في انتقاء القائم بالاتصال للموضوعات الإعلامية ومعرفة درجة شعور القائم بالاتصال بالرضا عن عمله الإعلامي. وتوصل الباحث إلى عدة نتائج، أهمها:

- اعتماد أغلب القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي على عامل الممارسة المستمرة والثقافة الذاتية في تطوير أدائهم الإعلامي.
- تأثير الضغوط المجتمعية والمهنية تجلى في السلوك المهني للقائم بالاتصال إزاء الأحداث والموضوعات الإعلامية التي يتناولها في سياق عمله المهني.
- اعتماد القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي على عنصر حب المهنة وتراكم الخبرة وقوة الملاحظة مما يعكس سعيهم لتطوير خصائصهم المهنية من جهة، ومحاولة الابتعاد عن التصادم مع قيم المؤسسة الإعلامية وقيم المجتمع من جهة أخرى.
- إن اعتماد أغلب القائمين بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي على المواقع الالكترونية كأحد مصادر اطلاعهم على المعلومات وتحديثها.

٣. **دراسة** (القادر، ٢٠١٥): ركزت هذه الدراسة على التشريعات الاعلامية في العراق وانعكاسها على حرية العمل الاعلامي وركزت الدراسة على مدى ملائمة البيئة القانونية والتشريعية في العراق من وجهة نظر الاعلاميين العاملين في القنوات الفضائية العراقية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها:

- تأكيد الصحفيين الذين يمتلكون مؤهل علمي عالي بأنهم على معرفة مقبولة بالتشريعات الإعلامية، مقابل معرفة أقل لدى الآخرين الذين يمتلكون مؤهل أدنى، وهو ما مثل نتيجة علاقة ارتباطية عالية في إجابات المبحوثين بشأن حدود تلك المعرفة على وفق متغير التحصيل الدراسي، لاسيما وأن أصحاب الشهادات الجامعية قد يكونوا أكثر اطلاعاً بحكم تخصصهم الأكاديمي على الجوانب القانونية المرتبطة بالإعلام.
- قناعة الصحفيين الذكور بأن التشريعات الإعلامية وأنواعها المتعددة أدت إلى تعزيز حرية العمل الإعلامي، مقابل قناعة أدنى لدى الصحفيات الإناث بالحقيقة ذاتها، وهي نتيجة مستمدة من علاقة ارتباطية طردية ذات دلالة عالية جداً في إجابات الصحفيين بشأن تقويم تلك التشريعات على وفق متغير النوع، وهو ما يرتبط بنظرة الإناث إلى أهمية التشريعات الإعلامية في تعزيز الحريات الصحفية.
- أوضحت نتائج الدراسة القناعة العالية لدى الصحفيين الذكور بأن الحماية القانونية التي توافرها التشريعات الإعلامية لحرية العمل الإعلامي كانت بشكل مقبول، إلى جانب قناعة أقل بالفكرة ذاتها لدى الصحفيات الإناث، ما يؤكد وجود ارتباط طردي ذا دلالة عالية جداً في إجابات الصحفيين

بحسب متغير النوع والحماية القانونية لحرية الإعلام، ما يعني أن الصحفيين الذكور ينظرون بأهمية خاصة إلى يمكن أن توافره الحماية القانونية لحرية الإعلام.

- الاعتقاد الواضح لدى الصحفيين بأن نوع الفضائية التي يعملون فيها كان له علاقة وانعكاس ضعيف للحريات الإعلامية، ما يبين وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة عالية جداً ترتبط بمتغير القناة الفضائية وانعكاس الحريات الإعلامية، وفي ذلك إشارة إلى أن نظرة الصحفيين ترتبط بطبيعة المناخ والأجواء السائدة في المؤسسة الإعلامية التي ينتمون إليها، لاسيما عندما تكون حزبية أو قريبة من الحكومة أو بالعكس.
- تأكيد المراسلين والمندوبين بأنهم تعرضوا بشكل أكبر إلى الضغوط والمضايقات قياساً مع باقي التوصيفات المهنية للصحفيين، ما يعني وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة عالية جداً بين إجابات الصحفيين بحسب المسمى الوظيفي والتعرض للضغوط، ويرتبط ذلك بطبيعة العمل الميداني للمراسلين إذ قد ينجم عنه نوع من التماس مع السلطة يقود إلى التوتر في التعامل والذي يفضي إلى ممارسة الضغط من تلك الجهات.
- الإشارة البارزة من الصحفيين إلى أن هوية الفضائية التي يعملون فيها كانت لها علاقة ومدى تعرضهم إلى الاعتقال والمحاكمة، ما يدل على وجود علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة عالية بين إجابات الصحفيين بحسب متغير نوع الفضائية والتعرض إلى الاعتقال والمحاكمة، وهو ما قد يرتبط بهوية الفضائيات تلك وطبيعة توجهاتها وارتباطاتها والسياسة الإعلامية التي تعمل على وفقها.

٤. دراسة (فيحان، ٢٠٢٠): تركز هذه الدراسة على العوامل المؤثرة على استراتيجية القائم بالاتصال في النجف الأشرف عن طريق دراسة مسحية، لا سيما أن القائمين بالاتصال في المؤسسات الإذاعية يمارسون أعمالهم تحت وطأة جملة عوامل تؤثر على أدائهم واستراتيجيتهم وممارساتهم الإعلامية، التي قد تفرض عليهم واقعاً مهنياً لا يخلو من الصعوبة في ظل بيئة إعلامية معقدة. وقد توصل الباحث الى نتائج ميدانية من اهمها:

- أكدت الدراسة اعتماد المحطات الإذاعية المحلية في محافظة النجف الأشرف على الذكور بدرجة أكبر من الإناث لمزاولة العمل الإذاعي في ضمن ملاكاتها، وأن الفئات العمرية التي أثبتت حضورها في العمل الإذاعي بأعلى النسب هي الفئة المحصورة بين (٣٠-٣٩). وأظهرت النتائج أن غالبية ممن يعملون في المحطات الإذاعية المحلية هم يمتلكون شهادة البكالوريوس.
- أثبتت النتائج أن اغلب العاملين في الاذاعات لديهم سنوات الخبرة المهنية من (٨-١٥ سنة)، وأن الدافع الذي شجع المبحوثين للعمل الإذاعي هو (الاهتمام الشخصي والرغبة في العمل الإذاعي) وبنسبة (٦٩,٠٪). وان طبيعة العمل الذي يؤديه القائمين بالاتصال بأعلى النسب كانت بصفة (مخرج)، وان اغلب العاملين في الاذاعات المحلية هم ملتزمون بأعمال أخرى في محطة إذاعية أخرى، أو قناة فضائية، وأعمال حرة.
- اعتمد القائمون بالاتصال في الإذاعات المحلية وبشكل دائم في إعداد وإنتاج مضامينهم الإذاعية على (شبكة المراسلين والمندوبين، والمواقع الالكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، وعلى المصادر الرسمية).
- إن الأولويات التي ثبتها القائمين بالاتصال لاختيار المضمون الإذاعي هي (التناغم مع سياسة الإذاعة، ووفقاً لأهمية المضمون، وتلبيته لرغبات الجمهور) التي تصدرت أولى الاختيارات، بينما جاءت (القناعة الذاتية، وارضاء مسؤولي العمل، وتحقيق أهداف ربحية) في ثاني الاختيارات.
- أوضحت النتائج إن العوامل المهنية ومشكلاتها انعكست بشكل كبير على القائمين بالاتصال في أثناء ممارسة عملهم الإذاعي، وان بعض الإذاعات المحلية لا توفر للقائمين بالاتصال ضمانات وحقوق مهنية للقائمين بالاتصال لديها، وإن مصدر التمويل الرئيس للإذاعة هو حكومي.

٥. دراسة (صادق، ٢٠٢١): تناولت هذه الدراسة التشريعات والقوانين الاعلامية وانعكاسها على القائم بالاتصال في القنوات العراقية) واتبعت الدراسة المنهج المسحي الميداني اثناء دراسته عن طريق توزيع استمارة الاستبيان على افراد مجتمع البحث وتضمنت قنوات عينة الدراسة قناة (العراقية، الرشيد، الفرات). وخلصت الى نتائج عدة أهمها:

- حدد المبحوثون أن لديهم معرفة بالتشريعات والقوانين الإعلامية ذات العلاقة بعملهم اليومي المهني فكان (قانون حماية الصحفيين) بالمرتبة الاولى.
- يعتقد أكثر من ثلثي المبحوثين إن التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل الاعلامي والصحفي غير كافية وضعيفة وتعاني من قصور في الكثير من مفاصلها، لاسيما فيما يتعلق ببعض فقراتها التي تحتاج إلى ترتيب واستحداث كثير من التشريعات والقوانين الجديدة التي تواكب التطور التقني والتكنولوجي.
- حدد المبحوثون جملة من الفقرات والعبارات الخاصة بالأخلاقيات المهنية الاعلامية ومواثيق الشرف الاعلامي وتصدرها الالتزام بالمعايير المهنية من قبل الصحفي أو الاعلامي القائم بالاتصال بالمرتبة الاولى.
- أكد المبحوثون أن من ابزر وأهم الموضوعات القانونية الخاصة بالإعلام الأكثر وجوداً على أرض الواقع والمتداولة في أروقة القضاء العراقي يأتي في مقدمتها (التجاوزات في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي والتسقيط السياسي بالمرتبة الاولى.
- يقتنع المبحوثون بعدم فاعلية التشريعات والقوانين الإعلامية والتعليمات الخاصة بقطاع الإعلام لا سيما ما يتعلق بالصحافة الإذاعية والتلفزيونية، وهذا يشير إلى قناعتهم بان التطور التقني والتكنولوجي لا يقف عند حدود معينة وإن ثمة حالت كثيرة غير مذكورة في تعليمات القوانين النافذة، مما يستدعي الوقوف بشأنها.

سابعاً: المفاهيم الإجرائية للدراسة:

١. **المنظومة الاعلامية:** ويقصد الباحث بها: مجموعة الوسائل المادية التي تستخدم لنقل الحقائق والافكار والممارسات الى الناس سواء أكانت هذه الوسائل مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، وتعمل ضمن السياسة الاعلامية المتبعة على اشباع حاجات المتلقي، لا سيما بعد ان شهد مجال الاتصالات تطورات تكنولوجية وطفرات علمية متلاحقة كان من أبرزها ظهور شبكة الانترنت.

٢. **البيئة الاعلامية:** يقصد بالبيئة الاعلامية كل ما يتعلق بالعمل الاعلامي والعناصر المرتبطة فيه والتي يقصد بها المنظومات والقوانين والضوابط والسلطات التي تحكم سلوك القائم بالاتصال وهي تتغير بحكم الزمان والمكان وثقافة البلد التي ينتمي اليها او يرجع أصله لها (الباقي، ٢٠٠٩، صفحة ٧).

٣. **تحديات بيئة العمل الصحفي:** ويقصد بها الصعوبات التي تواجه الاعلاميين من المنشغلين في صناعة المحتوى الاعلامي راياً وفكراً وثقافة (الباقي، ٢٠٠٩، صفحة ٧) في جميع وسائل الاعلام المقروءة والمرئية والمسموعة لإنجاز مهامهم اليومية بما يشبع حاجات الجمهور.

المبحث الثاني: نموذج العلاقة بين المنظومة الإعلامية والنظام السياسي:

أهتم الباحثون في مجال الإعلام والسياسة والاجتماع بدراسة التفاعل بين الإعلام والنظام السياسي، إذ تعدُّ العلاقة بين النظام الإعلامي والنظام السياسي في أي مجتمع علاقة ارتباطية؛ فلا سياسة من دون إعلام ولا إعلام بغير سياسة، وهذه العلاقة متغيرة، فأي تحول يطرأ على المجال السياسي لا بد ان يكون له أثره في الإعلام، وكذلك تؤثر المتغيرات الإعلامية في السياسة بمستوياتها ومجالاتها المختلفة (أبو عامود، ٢٠٠٨، صفحة ٥).

وتختلف درجة التأثير بين المنظومة الاعلامية والنظام السياسي من مجتمع إلى مجتمع أخر، وعلى وفق درجة الديمقراطية التي يتمتع بها المجتمع، ودرجة الحرية السياسية المتاحة لتلك المنظومة في معالجة القضايا

السياسية والاجتماعية في المجتمع، علاوة على درجة استجابة النظام السياسي لملاحظات المنظومة على الأداء التنفيذي في واقع الحياة. ويختلف حجم التأثير أيضاً حسب طبيعة النظام السياسي وسمات المجتمع السياسية والاقتصادية (عبدالغفار، ٢٠٠٩، صفحة ١١٦).

لقد ارتبطت المنظومة الاعلامية في العراق منذ نشأتها الأولى بالعمل السياسي، وذلك لارتباط العمل السياسي بالأفعال الاتصالية المرتبطة بالجماهير في محاولة للتأثير في اتجاهاتها لتنفيذ سياسات معينة. فالعمل السياسي يبدو قاصراً بلا منظومة إعلامية تدعو إليه وتعكس بَرامجه وتحقق أهدافه، فالإعلام والسياسة وجهان لعملة واحدة.

وتشير الدراسات الى أن عمل المنظومة الاعلامية يؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية للمجتمعات المعاصرة، ويعود ذلك إلى أسباب عدة أهمها (حسن ق.، ٢٠١٢ ، صفحة ٢٤):

١. الانتشار الواسع لوسائل الإعلام، إذ تحظى بحجم كبير من المتلقين سواء من المواطنين العاديين أو من أعضاء النخب، يتعرضون لما تقدمه من رسائل إعلامية.
٢. المصداقية التي يوليها المتلقون لوسائل الإعلام فيما تقدمه من أخبار ومعلومات سياسية، ولاسيما وسائل الاعلام، إذ يحظى بدرجة عالية من المصداقية من المشاهدين لما يتمتع به من خصائص فنية ومهنية.
٣. تنوع الفنون والقوالب البرامجية التي تقدم من خلالها المعلومات السياسية، ما تتيح لوسائل الإعلام جذب أكبر عدد من المتلقين.
٤. نتيجة للكم الهائل من الرسائل الإعلامية التي تقدمها وسائل الإعلام يومياً إلى الجمهور، تجعلهُ غير قادر على إدراك حقيقة المواقف السياسية إلا عبر الرؤية التي تقدمها لهُ هذه الوسائل.

ويرى باحثون آخرون أن العلاقة بين المنظومة الاعلامية والنظام السياسي علاقة جوهرية، وهي علاقة ذات تأثير متبادل، فالنظام السياسي يعتمد على وسائل الإعلام لتحقيق الأهداف الأتية (عبدالحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ٢٠٠٤، الصفحات ٢٠٢-٢٠٣):

١. غرس القيم والمعايير السياسية مثل الحرية والمساواة وإطاعة القوانين، والتصويت الانتخابي.
٢. الحفاظ على النظام السياسي ودعم التماسك الاجتماعي، عبر بث روح الإجماع وتكوين الرأي العام.
٣. تدعيم الشعور بالمواطنة، وتعبئة المواطنين للقيام بالأنشطة الضرورية التي يتطلبها النظام السياسي.
٤. السيطرة على الصراعات السياسية التي تقع داخل سيادة الدولة، مثل صراعات الأحزاب، أو الصراعات التي تقع بين النظام السياسي والأنظمة الاجتماعية الأخرى.

وتتأثر رؤية النظام السياسي للعمل الصحفي بمجموعة من الوظائف غير المرغوبة على المستوى السياسي والتي يمكن ايجازها بما يأتي (العبدالله، ٢٠٠٥، صفحة ٢٠١):

١. الشك السياسي لدى المجتمع.
٢. خلق اللامبالاة السياسية.
٣. الاغتراب السياسي.
٤. التبعية السياسية.
٥. الإغراق في الأخبار السياسية.
٦. البنية التشريعية للحقل الإعلامي.

على الرغم من وجود بيئة تنظيمية وقانونية تنظم عمل المنظومة الاعلامية في العراق، الا ان الاعلاميين العراقيين بعد احداث الربيع العربي عام ٢٠١١ بدأوا يشعرون بأهمية التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الصحفي، لاسيما بعد ان بدأت الضغوطات تؤثر على حرية عملهم. ولم يشمل هذا الامر بيئة العمل الصحفي في العراق والدول العربية فحسب، بل شمل الدول المتقدمة التي تكفل منظومتها الاعلامية حرية العمل

الصحفي، الا ان تلك الضوابط والقيود ليست مطلقة، وانما قيدت الكثير من حرية الاعلام، منها ما يلزم بعض الصحف والقنوات الفضائية بتعطيل عملهم أو معاقبة من يخالف القوانين والشروط المفروضة عليهم (ميسروب، ٢٠١٦، صفحة ٣٢٣).

ولا بد من القول ان عمل المنظومة الاعلامية يتوقف على مدى مراعاة المعايير القانونية والمهنية والاخلاقية، وتعد تلك المنظومة ناجحة اذا اخذت العمل بشكل قانوني، وينطبق ذلك على العاملين في البيئة الاعلامية، إذ يجب ان يكونوا على مستوى عال من الادراك بالتشريعات القانونية واللوائح الأخلاقية (الشمايلة، اللحام، الضلاعين، و كافي، ٢٠١٤، صفحة ١١٦).

ومن الجدير بالذكر ان القوانين العراقية المنظمة للعمل الصحفي التي صدرت بعد فترة الحكم العثماني أي خلال الحكم الوطني فيمكننا إيضاحها بما يأتي:

١. قانون المطبوعات رقم ٨٢ لسنة ١٩٣١ (وزارة العدل، ١٩٣٢).
٢. قانون المطبوعات رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣ (وزارة العدل، ١٩٣٣).
٣. مرسوم المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٤ (وزارة العدل، ١٩٥٤).
٤. قانون المطبوعات رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ (وزارة العدل، ١٩٦٣).
٥. قانون المطبوعات رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٨ (وزارة العدل، ١٩٦٩).
٦. قانون نقابة الصحفيين رقم ١٧٨ لسنة ١٩٦٩ (وزارة العدل، ١٩٦٩).
٧. قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ (وزارة العدل، ١٩٦٩).
٨. القانون ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ أمر الائتلاف (وزارة العدل، ٢٠٠٤).
٩. قانون حماية الصحفيين لسنة ٢٠١١ (برواري، ٢٠١٦، الصفحات ٤٤-٤٦).

النموذج الاقتصادي للمؤسسات الإعلامية:

يرتبط النموذج الاقتصادي للمؤسسات الاعلامية في العراق بالنظام الصحفي بشكل عام، الذي يمثل مركب يتكون من عدد من الأجزاء المترابطة والمتفاعلة بحيث يختص كل جزء بوظيفة معينة مع وجود درجة من التعاون والتكامل بين الاجزاء المختلفة في ادائها لوظائفها؛ وبذلك فان كفاءة النظام ككل وقدرته على البقاء والاستمرار يتوقفان على مدى الترابط بين أجزائه ودرجة نجاح كل جزء في ممارسة وظيفته. وعلى هذا الاساس يمكن التمييز بين نظامين من الانظمة الصحفية في العراق يمثل الاول النظام السلطوي (الحكم الشمولي) قبل عام ٢٠٠٣، والذي يعدُ أقدم النظم الإعلامية الا انه ما يزال يتحكم في اعلام في كثير من دول العالم، وتستخدم الصحافة في هذا النظام لزيادة سيطرة الدولة وللدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة. (أبوزيد، ٢٠١٠، صفحة ٣٢) ويمثل الثاني النظام الليبرالي الذي امتد بعد عام ٢٠٠٣ حتى الوقت الحاضر (٢٠٢٣) والذي يرفض سيطرة الدولة في تأسيسه كما جاء في القوانين التي اصدرها البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشر، ويحظر الرقابة المسبقة على النشر، ويمنح الافراد حق اصدار الصحف من دون الحاجة الى ترخيص مسبق، فضلاً عما جاء في دستور الولايات المتحدة الامريكية، الذي يحظر تدخل الدولة في مجال حرية الصحافة (صالح، ثورة الاتصال وحرية الاعلام، ٢٠٠٧، صفحة ٢٣).

ويمكن ايضاح المحددات الاساسية للنظام الاعلامي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وبعده حتى عام ٢٠٢٣ بالجدول الاتي:

جدول (١) المحددات الاساسية للنظام الاعلامي في العراق قبل عام ٢٠٠٣ وبعده حتى عام ٢٠٢٣

المحددات	خصائص النظام الصحفي السلطوي	خصائص النظام الصحفي الليبرالي
ملكية الصحف	السماح للأفراد بتملك الصحف الى جانب الحكومة (الملكية المختلطة)	فردية
طرق اصدار الصحف	اشتراط الحصول على ترخيص	الاصدار غير مشروط بترخيص
التأمين المالي	اشتراط دفع تأمين مالي قبل الاصدار	لا يشترط دفع التأمين قبل وبعد الاصدار
حق ممارسة العمل الصحفي	اشتراط الحصول على ترخيص من السلطة للعمل في الصحافة	للمواطن حق الممارسة العمل الصحفي بغير شروط

الجزاءات والعقوبات الصحفية	منح السلطات الادارية حق توقيع العقوبات والجزاءات على الصحف	من حق القضاء وحده
تعطيل والغاء الصحف	منح السلطات الادارية(السلطوية) حق تعطيل الصحف او الغائها	لا يحق لأي سلطة ومن بينها القضاء تعطيل او الغاء الصحف
الرقابة على الصحف	للسلطة الحق في فرض الرقابة	يمنع فرض الرقابة على الصحف
حق نقد رئيس الدولة	لا يسمح للصحف بنقد رئيس الدولة	يسمح للصحف بنقد رئيس الدولة
حق نقد نظام الحكم	لا يسمح للصحف بنقد نظام الحكم	يسمح للصحف بنقد نظام الحكم

(الجدول من اعداد الباحث)

ومع عدم وجود قانون يوضح الحسابات المالية والتجارية للوسائل الاعلامية تتعدد نماذج تمويل المؤسسات الاعلامية في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠١١- ٢٠٢٣) والتي يستطيع الباحث ان يصنفها كما يأتي:

١. **المؤسسات الصحفية ودور النشر الخاصة (المستقلة):** ولها أهداف تجارية، تستطيع عن طريقها تغطية تكاليفها بالإعلانات أو بالدعم المباشر او غير المباشر من الحكومة.

٢. **المؤسسات الصحفية الحزبية:** وهي مؤسسات ذات طبيعة حزبية لها استقلاليتها الادارية والمالية، تستطيع ان تغطي مصروفاتها ونفقاتها من تمويل الاحزاب والمكاتب الاقتصادية التابعة لها.

٣. **المؤسسات الصحفية ودور النشر الحكومية:** وهي التي تنتمي لشبكة الاعلام العراقي بجميع مفاصلها (تلفزيون العراقية بجميع محطاته والمحطات الاذاعية وصحيفة الصباح وجميع المطبوعات التابعة للشبكة)، الا ان الشبكة تتخبط وتتبعثر جهود بقائها كمؤسسة اعلام للدولة وتحولت هرباً من الضغوط السياسية لتكون اعلام الحكام رغم تمويلها من المال العام.

٤. **المؤسسات الصحفية المدعومة دولياً:** وهي المؤسسات الصحفية التي تلقت دعماً من قبل منظمات ومؤسسات اعلامية دولية ضمن برامج تعاون وتدريب المؤسسات الاعلامية العراقية، الا ان غالبية تلك المؤسسات المدعوة تعثرت في الاعتماد على نفسها بعد انتهاء الدعم المالي واللوجستي والفني. ولاتزال هناك العديد من المؤسسات تعمل في العراق مادام تمويلها متوفر.

دور العمل الصحفي - الإعلامي ووظيفته كراو للثقافة السياسية وأداة لبناء الخطاب العام:

يشير وليام. أ. رو في كتابه (وسائل الاتصال الجماهيري في العالم العربي: الصحافة والاذاعة والتلفزيون في السياسة العربية)، الصادر عام ٢٠٠٤ في تصنيفه للإعلام العربي الى وجود أربع تصنيفات للصحافة العربية والتي يمكن تطبيقها على العمل الاعلامي ووظيفته في العراق كراوٍ للثقافة السياسية هي:

١. **الصحافة التعبوية The Mobilization Press:** لعبت الصحف اليومية في أربع دول عربية هي: سوريا وليبيا والسودان والعراق قبل عام ٢٠٠٣ دوراً مشابهاً بشكل عام في العملية السياسية، على الرغم من أنها تختلف اختلافاً كبيراً في العمر والأصل والتاريخ. وكانت العلاقة بين الحكومة والصحفيين هي علاقة دقيقة ومعقدة، وسلوك الصحفيين يشبه الى حد كبير سلوك الموظفين الحكوميين في هيكل الصحافة، وقنوات التأثير السياسي. ويذكر وليام رو ان الصحفيين قبل عام ٢٠٠٣ في تلك البلدان لا ينتقدون السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الوطنية، إذ لا يمكن للصحافة ان تهاجم السياسة الخارجية والداخلية للحكومة. لكن قد تحمل الصحف مقالات وافتتاحيات تنتقد الخدمات الحكومية على المستوى المحلي، مثل نقص الكهرباء أو الماء أو خدمات الصرف الصحي، وكانت تحمل المسؤولية الموظفين من ذوي المستوى الأدنى وليس القيادة، وكان النقد بهدف وضع الحلول واصلاح الأخطاء (ROUGH, 2004, p. 4).

٢. **صحافة الموالاة The Loyalist Press:** ظهر هذا النوع من الصحف لأول مرة في ثلاثينيات القرن الماضي في المنطقة الغربية (الحجاز) جدة ومكة من المملكة العربية السعودية، إذ تبنت ست دول عربية هي: المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة وفلسطين دور الموالاة للعملية السياسية، وتسمى بالصحافة الموالية. وان أبرز ما يميزها انها موالية دائماً للنظام الحاكم وداعمة له، رغم أنها مملوكة

ملكية خاصة، بمعزل عن خصائص هذا النوع من الصحافة، والعوامل الرئيسة التي أدت إلى ظهوره في هذه البلدان (ROUGH, 2004, p. 5).

٣. الصحافة التعددية The Diverse Print Media: يشير نموذج وليام. أ. رو الى وسائل الإعلام المطبوعة التعددية (المتنوعة) في لبنان والكويت والمغرب واليمن إن التنوع الكبير في الصحافة يعني ضمناً أن بعض الصحف تتناول الأخبار والآراء التي لا تدعم النظام الحاكم. ويتمتع قراءها بإمكانية الوصول إلى مجموعة متنوعة من المعلومات أكثر من قراء الصحافة الموالية أو التعبوية، التي تدعم سياسات النظام السياسي وقادته. لذا فإن الصحافة التعددية (المتنوعة) حرة نسبياً، حتى لو كان بعضها من المروجين الأقوياء للنظام، لأنها مستقلة نوعاً ما عن النظام؛ ولأن القارئ لديه المزيد من المعلومات والآراء للاختيار من بينها (ROUGH, 2004, p. 6).

٤. الصحافة الانتقالية The "Transitional" System of Print Media: طورت أربع دول عربية هي: مصر والأردن وتونس والجزائر في بداية القرن الحادي والعشرين ما يمكن تسميته بالنظام "الانتقالي" لوسائل الإعلام المطبوعة، لان الصحافة الانتقالية خضعت لتغير مطرد لأكثر من عقد، ولأن النظام نفسه لا يزال قيد المناقشة ويبدو أنه غير مستقر. ويعد هذا النظام معقداً إلى حد ما لكونه يطبق الضوابط الحكومية على الصحافة، جنبًا إلى جنب مع توفير قدراً من حرية التعبير والتنوع. بعض الصحف مملوكة للحكومة والبعض الآخر مملوكة للقطاع الخاص ولأحزاب سياسية. وعلى الرغم من أن الدستور يتحدث عن حرية التعبير والصحافة، إلا أن هناك العديد من القوانين الموجودة في الكتب والتي تمنح الحكومة سلطة اتخاذ إجراءات ضد الصحف والصحفيين بسبب ما ينشرونه. في الواقع، من سمات هذه الأنظمة أن القضايا التي يتورط فيها صحفيون ترفع إلى المحكمة في كثير من الأحيان. كما تتمتع الحكومة بنفوذ على وسائل الإعلام المطبوعة من خلال الوسائل الاقتصادية. لا تتردد الحكومة في استخدام هذه الصلاحيات، لكن السلطات تستند بشكل عام إلى القوانين التي تم تمريرها من قبل البرلمانات المنتخبة، أو المراسيم القانونية (ROUGH, 2004, p. 32).

ويمكن ايضاح اسماء الصحف العراقية الصادرة خلال مدة الدراسة بالجدول الاتي:

جدول (٢) يبين اسماء الصحف العر اقية الصادرة للمدة بين الأعوام (٢٠١١-٢٠٢٣)

ت	اسم الصحيفة	هوية الصحيفة	جهة الاصدار	ت	اسم الصحيفة	هوية الصحيفة	جهة الاصدار
١	الصباح	حكومية	شبكة الاعلام العراقي	36	الدستور	مستقلة	د. باسم الشيخ
٢	الزمان (طبعة بغداد)	عربية دولية مستقلة	شركة الزمان العالمية المساهمة المحدودة للنشر	37	الرقيب	مستقلة	عبد الوهاب السامرائي
٣	الزمان (طبعة العراق)	عربية دولية مستقلة	شركة الزمان العالمية المساهمة المحدودة للنشر	38	اللواء	مستقلة	رافد سلمان علي
٤	العراق الجديد	مستقلة	رئيس مجلس الادارة جاسم محمد الجواري	39	بغداد	حزبية	حركة الوفاق الوطني العراقي
٥	الاتحاد	حزبية	الجريدة المركزية لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني	40	الحوادث	مستقلة	محمد العاني
٦	نداء المستقبل	حزبية	حركة الوفاق الوطني	41	طريق الشعب	حزبية	الحزب الشيوعي العراقي
٧	الساعة	حزبية	الحركة الوطنية العراقية	42	الجهات	حزبية	تجمع الوحدة الوطنية العراقي
٨	الرياضي الجديد	رياضية	رعد حمودي	43	بهرا	حزبية	الحركة الديمقراطية الاشورية
٩	النور	عامة	حركة القوميين الديمقراطيين العرب	44	البصرة الجديد	عامة	نقابة الصحفيين في البصرة
١٠	فجر بغداد	عامة مستقلة	صلاح عباس	45	الفضيلة	حزبية	حزب الفضيلة الاسلامي
١١	الاحرار	سياسية عامة مستقلة	محمد الحمداني	46	المدى	مستقلة	فخري كريم

١٢	الدعوة	حزبية	حزب الدعوة الاسلامية / تنظيم العراق	47	الراي الرياضي	رياضية	محمد جاسم حمزة
١٣	الأهالي	سياسية ليبرالية مستقلة	لم تدون مرجعيتها لحركة	48	راية الحرية	حزبية	حزب كادحي كردستان
١٤	المؤتمر	حزبية	المؤتمر الوطني العراقي	49	الاتجاه	مستقلة	خميس احمد العاني
١٥	الملاعب	رياضية	وليد طبره	50	الاصلاح	حزبية	حزب الاصلاح الديمقراطي
١٦	التآخي	حزبية	الحزب الديمقراطي الكردستاني	51	ابن البلد	عامة	مؤسسة الاحرار الاعلامية
١٧	الاستقلال	سياسية ثقافية	د. مضر غسان شوكت	52	صوت الكرد	حزبية	المجلس العام للكرد الفيليين
١٨	الأيام	مستقلة	د. طه جزاع	53	المواطن	مستقلة	باقر بن جعفر الحيدري
١٩	الاخبار	عامة مستقلة	مؤسسة الاخبار للصحافة	54	الميزان	حزبية	حزب لعدالة والتقدم الديمقراطي
٢٠	الشاهد	عامة	المدير المسؤول علي حسين	55	المشرق	مستقلة	غاندي محمد عبد الكريم
٢١	البقيع	عامة	المركز الاعلامي للحوزة العلمية في النجف الاشرف	56	البينة	حزبية	حزب الله العراقي
٢٢	البيان	حزبية	ابراهيم الجعفري	57	توركمن ايلي	حزبية	الجبهة التركمانية العراقية
٢٣	الرسالة	دينية	د. فاضل الشويلي	58	حبزبوز	مستقلة	عباس شهيد الكرعاوي
٢٤	دجلة	عامة	نذير كاظم الربيعي	59	المستقبل	مستقلة	دار المستقبل للنشر
٢٥	دار السلام	حزبية	الحزب الاسلامي العراقي	60	الفرات	مستقلة	شاكر الجبوري
٢٦	الجزيرة	مستقلة	زيدان خلف العواد	61	بدر	حزبية	الجريدة المركزية لمنظمة بدر
٢٧	النور	عامة	حزب الفضيلة الاسلامي	62	البرلمان	مستقلة	اموري الرماحي
٢٨	الأسواق	شؤون الصناعة	اتحاد الصناعات العراقي	63	الناطقون	حزبية	لبوم شبر / مكتب السيد الشهيد الصدر
٢٩	العالم بين يديك	عامة	مؤسسة أوروك الاعلامية للصحافة	64	الصباح الجديد	مستقلة	اسماعيل زاير
٣٠	السفير	مستقلة	د. رعد جاسم الكعبي	65	الدعوة	حزبية	حزب الدعوة الاسلامية
٣١	الصدى	مستقلة	قاسم المالكي	66	اليقظة	مستقلة	علي عزيز الوحيد
٣٢	الزوراء	عامة	نقابة الصحفيين العراقيين	67	صوت الفرات	مستقلة	عمار عبد الله العبيدي
٣٣	الوقائع العراقية	الجريدة الرسمية لجمهورية العراق	وزارة العدل	68	الافق	مستقلة	مؤسسة الافق الثقافية
٣٤	العهد الجديد	مستقاة	عبد الباسط النقاش	69	اليقين	حزبية	حركة ثار الله الاسلامية
٣٥	الهلال	مستقلة	د. عبد الوهاب عماد معجل	70	الايام السبعة	عامة	نقابة الصحفيين في صلاح الدين

(الجدول من اعداد الباحث)

اما القنوات التلفزيونية العراقية التي تعمل منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢٣ فيمكن تصنيفها الى انواع عدة هي (الخزرجي، ٢٠١٤، الصفحات ٢٢٧-٢٢٨):

١. القنوات الرسمية الحكومية وتدار من قبل شبكة الاعلام العراقي وهي ممولة من قبل الدولة دون ان تدار من قبل الحكومة ودون أن تكون ناطقاً رسمياً باسمها.

٢. القنوات الفضائية العائدة للشخصيات السياسية او الحزبية مثل قناة: (الفرات، افاق، بلادي، العهد، الاتجاه).

٣. القنوات الفضائية العائدة لشخصيات مستقلة ومؤسسات اعلامية (الشرقية، البغدادية، السومرية، الرشيد) وهي التي تمول من أشخاص ورجال اعمال، وينتشر هذا النوع من القنوات في الدول الديمقراطية.

ويمكننا ايضاح تلك القنوات عن طريق الجدول الاتي:

جدول (٣) يبين اسماء القنوات التلفزيونية العر اقية العاملة للمدة بين الاعوام (٢٠١١-٢٠٢٣)

ت	اسم القناة	هوية القناة	اسم المالك	ت	اسم القناة	هوية القناة	اسم المالك
١	قناة العراقية	حكومية	القناة الرسمية للحكومة العراقية شبكة الاعلام العراقي	٢٩	قناة كردسات	شخصيات سياسية	جلال طالباني زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني تبث باللغة الكردية
٢	قناة العراقية الرياضية	حكومية	فضائية رياضية شبكة الاعلام العراقي	٣٠	قناة KNN	شخصيات سياسية	نوشيروان مصطفى مؤسس حركة التغيير الكردية تبث باللغة الكردية
٣	قناة العراقية التربوية	حكومية	قناة فضائية عراقية تعليمية تابعة لوزارة التربية العراقية	٣١	قناة روداو	شخصيات سياسية	مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني تبث باللغة الكردية
٤	قناة الفرقان	حكومية	٢٠٠٣.٢٠١٣ شبكة الاعلام العراقي فضائية إسلامية	٣٢	قناة NRT عربية	رجال الاعمال	شاسوار عبد الواحد تبث باللغة العربية ٢٠١٦–٢٠١٨
٥	قناة utv الفضائية	رجال الاعمال	سرمد الخنجر نجل خميس الخنجر	٣٣	قناة NRT	رجال الاعمال	شاسوار عبد الواحد تبث باللغة الكردية
٦	قناة الفرات	شخصيات سياسية	عمار الحكيم رئيس تيار الحكمة	٣٤	قناة NRT ٢	رجال الاعمال	شاسوار عبد الواحد تبث باللغة الكردية
٧	قناة الغدير	شخصيات سياسية	هادي العامري رئيس منظمة بدر تبث من النجف الاشرف	٣٥	قناة اي نيوز الفضائية	رجال الاعمال	قناة إخبارية
٨	قناة بلادي	شخصيات سياسية	إبراهيم الجعفري تيار الاصلاح الوطني	٣٦	قناة زاكروس	شخصيات سياسية	مسعود بارزاني زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني تبث باللغة الكردية
٩	قناة آفاق	شخصيات سياسية	نوري المالكي الامين العام لحزب العوة الاسلامية	٣٧	قناة سما الموصل	شخصيات سياسية	اثيل النجيفي
١٠	قناة المسار	شخصيات سياسية	عبد الكريم العنزي حزب الدعوة الإسلامية تنظيم الداخل	٣٨	قناة الفلوجة	رجال الاعمال	خميس الخنجر
١١	قناة المسار الاولى	شخصيات سياسية	هاشم ناصر محمود حزب الدعوة الإسلامية تنظيم العراق	٣٩	قناة MBC Iraq	تمويل خارجي	مركز تلفزيون الشرق الأوسط
١٢	قناة پەيام	شخصيات سياسية كردية	علي بابير أمير الجماعة الإسلامية الكردستانية تبث باللغة الكردية	٤٠	قناة تلفزيون عراق ٢٤	تمويل خارجي	علي وجيه

١٣	قناة سبيدة	حزبية كردية	الاتحاد الإسلامي الكردستاني تبث باللغة الكردية بلهجتها (السورانية والكرمانجية)	٤١	قناة وطن w.tv	قناة اعلامية فنية	شركة الولاء للإنتاج الفني اخبار وترفيه
١٤	قناة العهد	شخصيات سياسية	قيس الخزعلي الامين العام لحركة عصائب أهل الحق	٤٢	قناة ميوزك الرماس	قناة فنية	نصرت البدر
١٥	قناة بغداد	شخصيات سياسية	إياد السامرائي رئيس الحزب الاسلامي العراقي	٤٣	قناة هنا بغداد	شخصيات سياسية	فاضل الدباس
١٦	قناة الرافدين	شخصيات سياسية	مثنى حارث الضاري هيئة علماء المسلمين	٤٤	قناة Shabab Sports	رجال اعمال	قناة رياضية
١٧	قناة البابلية	شخصيات سياسية	صالح المطلك ٢٠٠٧–٢٠١٦ الجبهة العراقية للحوار الوطني	٤٥	قناة سامراء الفضائية	رجال اعمال	فيصل زيد السامرائي
١٨	قناة البغدادية	رجال الاعمال	عون حسين الخشلوك مقرها في القاهرة	٤٦	قناة QTV الفضائية	رجال اعمال	قتيبة الفلاحي
١٩	قناة الفيحاء الفضائية	رجال الاعمال	محمد الطائي ٢٠٠٤–٢٠١٥ مقرها في السليمانية	٤٧	قناة الرابعة	شخصيات سياسية	ريان الكلداني
٢٠	قناة الشرقية	رجال الاعمال	سعد البزاز تبث من دبي بالإضافة إلى أربيل ولندن وعمان	٤٨	قناة التغيير	رجال اعمال	خميس الخنجر + أكرم زنكة
٢١	قناة السومرية	رجال الاعمال	جاسم اللامي تابعة الى جمعية الكتاب المقدس في لبنان	٤٩	وار تيفي	رجال اعمال	دلشاد شعبان عبد الغفار
٢٢	قناة صلاح الدين	حكومية	محافظة صلاح الدين	٥٠	قناة كربلاء	شخصيات دينية	العتبة الحسينية قناة دينية
٢٣	قناة أهل البيت	رجال الدين	هادي المدرسي	٥١	قناة دجلة	شخصيات سياسية	جمال الكربولي
٢٤	قناة الموصلية	اعلامي (مذيع ومخرج تلفزيوني)	غازي فيصل	٥٢	قناة اسيا	شخصيات سياسية	اراس حبيب محمد كريم المؤتمر الوطني العراقي
٢٥	قناة النهرين	رجال الاعمال	فاضل فوزي حسين ٢٠٠٤– ٢٠٢٠	٥٣	قناة الحدث	شخصيات سياسية	عبد اللطيف الهميم
٢٦	قناة الرشيد	شخصيات سياسية	سعد عاصم الجنابي رئيس التجمع الجمهوري العراقي	٥٤	قناة توركمنيلو	شخصيات سياسية	أرشد الصالحي زعيم الجبهة التركمانية العراقية
٢٧	قناة الانبار	حكومية	محافظة الانبار	٥٥	قناة عشتار	شخصيات سياسية	سركيس أغاجان ماموندو وزير المالية في حكومة اقليم كردستان تبث بثلاث لغات السريانية والعربية والكردية
٢٨	قناة الديار	اعلامي ومخرج تلفزيوني	فيصل الياسري وزوجته الفنانة هند كامل	٥٦	قناة كردستان	شخصيات سياسية	نيجيرفان إدريس بارزاني رئيس اقليم كردستان تبث باللغة الكردية

تقاليد الممارسة المهنية في العمل الصحفي - الإعلامي وآليات التنظيم الذاتي:

لقد تغيرت تقاليد الممارسة المهنية في العمل الصحفي - الاعلامي في العراق جذريا بعد اعلان الحاكم المدني بول بريمر بحل وزارة الاعلام العراقية بتاريخ ٢٣/٤/٢٠٠٤، إذ افسح المجال لكل من له المقدرة الحق في انشاء وسيلة اعلامية خاصة به او بالجهة التي تموله وينتمي لها. وقد تطورت الممارسة كمهنة اعلامية لتعميق ثقافة العمل الاعلامي الاخلاقي للصحفيين في العراق آنذاك ولا زالت بعض المنظمات الدولية المدعومة من قبل وزارة الخارجية الامريكية وأهمها (منظمة آيركس IREX) تعمل على تطوير القدرات لدى الاعلاميين من خلال فعالياته على مدار العام ضمن برنامج التواصل والدعم المهني عن طريق الدورات التدريبية وورش عمل الى جانب المستجدات التي تطرأ على عالم الاعلام على الصعيد المحلي والدولي. يقوم هذا التدريب التفاعلي بالمساعدة على تطوير وبناء قدرات الثقافة الاعلامية لدى الأفراد، والتي تساعدهم على إتباع أساليب أفضل وأكثر اماناً بالتعامل مع المعلومات التي يتعرضون لها، والتي ايضا تساعدهم على اتخاذ قرارات أفضل، التعرف على مشاكل مجتمعهم، ومساعدتهم للوصول إلى حلول صحيحة. سواء كانت هذه الحلول على ارض الواقع او باستخدام الانترنت. يتكون التدريب من عدة محاور رئيسية; تبدأ بالمواطنة الفاعلة، التفكير الناقد، التربية الرقمية، الثقافة الاعلامية، التفكير التصميمي واستخدام وسائل الإعلام من أجل تغيير مجتمعي إيجابي من خلال تأسيس مبادرات اعلامية ومجتمعية. وتم تصميم هذا التدريب لمشاركين برامج منظمة IREX، وهو ايضا متاح لجميع من يرغب في التسجيل ويعتمد هذا التدريب على التعليم التفاعلي عن بعد، ويتيح فرصة عقد اجتماعات من خلال هذه المنصة التعليمية بين المشاركين في البرامج والمدربين المحليين بالتنسيق مع المسؤولين عن البرامج داخل منظمة IREX، وذلك لمزيد من الدعم والمساعدة، ولتمكين المشاركين من العمل ضمن فريق على مشاريعهم الاعلامية او مبادراتهم المجتمعية لاحقاً (منظمة آيركس).

وبعد احداث ما يسمى بالربيع العربي عام ٢٠١١، يمكننا ان نلحظ انشاء فضائيات عديدة في السوق الاعلامي العراقي من قبل الاحزاب واصحاب رؤوس الاموال، واصبحت تنافس بعضها البعض من خلال صراعات تتداخل فيما بينها، وعلى الرغم من ان البعض يدرج ذلك من مدخل حرية تعدد الآراء والتوجه بالمجتمع الى الجو الديمقراطي (البدراني، ٢٠١١، الصفحات ٣٧-٣٨).

ولوحظ أيضاً ان القنوات العراقية بعد عام ٢٠١١ أصبح لها توجهات ولائية خارجية وداخلية، اذ تأسست وسائل اعلام مختلفة التوجهات والمشارب أكثر تلك القنوات ذو توجهات حزبية ودينية وسياسية. (الشجيري، ٢٠١٤، صفحة ١٧٦)

ان تقاليد الممارسة المهنية في العمل الصحفي - الإعلامي في العراق بعد عام ٢٠١١ تعني الالتزام بالقواعد العادلة والسليمة ومبادئ العمل الصحفي والاعلامي الدولي، وهي تتفق مع جميع مواثيق الشرف الدولية وأخلاقيات المهنة الصحفية في العالم وهي (المشهداني، الصحافة العربية والدولية، ٢٠١٤، الصفحات ٣٥-٤٢):

١. المسؤولية.
٢. حرية الصحافة.
٣. استقلال الصحافة.
٤. الصدق والدقة.
٥. عدم الانحياز الصحفي.
٦. كتابة القصة الخبرية بإنصاف.
٧. قواعد اللياقة.

أكد علماء الاعلام انه على الاعلاميين الالتزام بأخلاقيات المهنة التي تعرف: "بأنها المعايير التي توجه عمل المشاركين في النشاط الاتصالي، والتي يستخدمها الناقد في الحكم على اخلاقيات العمل". بينما يعرفها البعض

منهم بأنها: "أخلاق مهنية تتناول المشكلات المتصلة بسلوك الاعلاميين والمحررين والمصورين وجميع العاملين، أو ممن يعملون في انتاج الاخبار وتوزيعها" (المشاقبة، ٢٠١٢، صفحة ٦٨).

كذلك فان تقاليد الممارسة المهنية في العمل الصحفي - الإعلامي في العراق بعد عام ٢٠١١ تأثرت بسبب تدخل المسؤولين في العمل الاعلامي، وتشديد الاجراءات القانونية والوضع الامني الهش، وهو ما جعل الانتهاكات تتزايد بحق الاعلاميين والصحفيين والتضييق عليهم، مما جعل القوانين والانظمة التي تحمي الاعلاميين حبرا على ورق. فيما واجه العديد منهم الى مضايقات اثناء التغطيات التي تعد من باب تكميم الافواه لحرية الرأي والتعبير وانتهاكات لحقوق الصحفيين والاعلاميين. ومن تلك التحديات هي التهديدات والاجبار على الانتماء لأحزاب معينة وضغوطات بعدم التطرق لمواضيع حساسة تمس مصالح جهات متنفذة، فضلاً عن حالات الاعتداء الجسدي والملاحقة القانونية التي اجبرت الكثير منهم على ترك العمل (جاسم ن.).

تفاعل العمل الصحفي- الإعلامي مع البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والحريات الصحفية.

ان اخلاقيات العمل الاعلامي موجهة الى الحفاظ على ان تكون العلاقات الاجتماعية مع الاعلاميين ذات علاقة أكثر حفاظاً على المهنية، وعلى التنسيق بين مصالح المؤسسة الاعلامية والمجتمع، وان من عوامل تطبيق الاخلاق المهنية للإعلاميين تأتي من الاخلاق العامة الاجتماعية المعتاد عليها، وبالتأكيد ان الاعلامي يمثل اخلاقيات المؤسسة الاعلامية التي يعمل فيها ويعكس صورتها امام المجتمع. وتنطلق مهنة الاعلام من منطلق الانسانية واسترجاع الحقوق للمظلومين ويعدُ هذين الركنين الاسس الاخلاقية في المهنة الصحفية (الرمحين، ٢٠١٣، صفحة ٢٠).

ان تفاعل العمل الصحفي - الاعلامي مع البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والحريات الصحفية انما ينطلق من مواثيق الشرف الاعلامي الدولي والتي يمكن تلخيصها بما يأتي (مشارقة، وآخرون، ٢٠١٧، الصفحات ١٣-١٤):

١. البحث عن المصداقية والحقيقة هي من اولى واجبات العمل الاعلامي ويعتبر حق من حقوق الجمهور.
٢. يدافع الاعلاميون اثناء عملهم عن حرية الآراء والتعبير وكذلك حق الاعلامي من التعليق لأي موضوع وفي كل الاوقات لكن بالصدق والامانة.
٣. التزام الاعلامي بنشر الحقائق والوقائع التي يثق في مصدرها، ولا يمكن له تزييف الصدق او تحريف الحقائق.
٤. سيقوم الاعلامي بالحصول على مصادره من فيديوهات ووثائق بطرق قانونية ومشروعة.
٥. في حال نشرت الاكاذيب والتحريفات سيقوم الاعلامي جاهداً بالوصول الى الحقيقة ونشرها وتقديمها للجمهور.
٦. إلزام الاعلامي بإخفاء المصدر الذي يطلب عدم الكشف عن اسمه ويعتبر هذا من اخلاقيات المهنة.
٧. عدم التطرق الى المواضيع العنصرية والطائفية ونبذها وتمييزها وتحذير الجمهور منها سواء فيما يتعلق بالدين أو الطائفة أو العنصر أو الجنس.
٨. الالتزام بتجنب السب والتشهير والقذف والطعن والاتهامات غير الموثقة والرشاوى من اجل التزييف أو اخفاء الحقائق.

وتعد حرية الرأي وحرية الإعلام من الحريات الأساسية التي نص عليها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، وقد نصت المادة المائة من دستور ٢٠٠٥ على إنشاء هيئة للإعلام والاتصالات، وهي الهيئة المنظمة للبث والاتصالات، وتعد إحدى الهيئات المستقلة مالياً وإدارياً، وينظم القانون عملها وترتبط بمجلس النواب مثلها مثل البنك المركزي وديوان الرقابة المالية ودواوين الأوقاف، ويعد ذلك التكريس الدستوري للاستقلال الهيكلي لهيئة تنظيمية للإعلام مسؤولة أمام مجلس النواب بدلاً من الوزارة، خطوة إلى الأمام تجاه إقامة المؤسسات الديمقراطية وتجاه حماية الحق في حرية التعبير عن الرأي (وزارة العدل، ٢٠٠٥).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية للضغوط التي يتعرض لها القائمين بالاتصال في العراق منذ اضطرابات الربيع العربي عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٣:

اعتمد الباحث في الوصول الى نتائج البحث على استمارة استبيان وزعت بواقع (١٠٠) استمارة على عينة من الاعضاء الممارسين في نقابة الصحفيين العراقيين، اختيرت بطريقة عشوائية من الذين ينطبق عليهم توصيف القائم بالاتصال في المنظومة الاعلامية في العراق، وجرى معالجة إجابات المبحوثين على وفق المؤشرات الرقمية العامة المتمثلة في النسب المئوية والتكرارات التي حازت عليها كل فئة ضمن محاور الاستبانة. وفي ضوء العملية تلك جرى تقسيم النتائج على وفق محاور عدة هي كالآتي:

أولاً: الخصائص العامة للمبحوثين:

ضمن هذا المحور جرى توصيف القائم بالاتصال في المنظومة الاعلامية في العراق ضمن عينة البحث استناداً إلى خصائصهم العامة، إذ توزعت على وفق الآتي:

١. النوع الاجتماعي (الجنس):

جدول (٤) توزيع العينة حسب متغير النوع الاجتماعي ونسبتها المئوية

النوع الاجتماعي	العدد	النسبة المئوية
ذكور	٧٨	٪٧٨
اناث	٢٢	٪٢٢
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٢. الفئات العمرية:

جدول (٥) يوضح توزيع العينة حسب متغير الفئات العمرية ونسبتها المئوية

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٧-١٨	٣٢	٪٣٢
٣٧-٢٨	٤٢	٪٤٢
٤٨-٥٨	٢٠	٪٢٠
٥٨ فأكثر	٦	٪٦
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٣. الحالة الاجتماعية:

جدول (٦) يبين توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية ونسبتها المئوية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	٣٦	٪٣٦
متزوج	٤٨	٪٤٨
أرمل	٤	٪٤
مطلق	١٢	٪١٢
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٤. المؤهل العلمي:

جدول (٧) يبين توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي ونسبتها المئوية

التحصيل	العدد	النسبة المئوية
اعدادية	٢٨	٪٢٨
بكالوريوس	٦٧	٪٦٧
شهادة عليا	٥	٪٥
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٥. نوع العمل في المؤسسة الاعلامية:

جدول (٨) توزيع العينة حسب نوع العمل ونسبتها المئوية

نوع العمل	العدد	النسبة المئوية

رئيس تحرير	٢	٪٢
مدير التحرير	٢	٪٢
سكرتير تحرير	٧	٪٧
محرر	٣٠	٪٣٠
رئيس قسم	٢٩	٪٢٩
معد برنامج	١٠	٪١٠
مراسل	٢٠	٪٢٠
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٦. عدد سنوات الخبرة في المجال الاعلامي:

جدول (٩) يبين توزيع العينة حسب متغير سنوات الخبرة في المجال الاعلامي ونسبتها المئوية

سنوات العمل الإعلامي	العدد	النسبة المئوية
١-٥ سنة	٣٣	٪٣٣
٦-١٠ سنة	٤٥	٪٤٥
١١ سنة فأكثر	٢٢	٪٢٢
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

ثانياً: المعرفة بالتشريعات الإعلامية وحرية العمل الإعلامي:

١. التشريعات الإعلامية وحدود المعرفة:

جدول (١٠) يبين حدود معرفة القائم بالاتصال بالتشريعات الاعلامية ونسبتها المئوية

حدود المعرفة بالتشريعات	العدد	النسبة المئوية
جيدة	٥٣	٪٥٣
متوسطة	٣٧	٪٣٧
ضعيفة	١٠	٪١٠
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٢. التشريعات الإعلامية ومبررات المعرفة المقبولة:

جدول (١١) يبين مبررات معرفة القائم بالاتصال بالتشريعات الاعلامية ونسبتها المئوية

مبررات المعرفة بالتشريعات	العدد	النسبة المئوية
معرفة الحقوق والواجبات القانونية للصحفي	٥٩	٪٥٩
علاقة التشريعات الوثيقة بالعمل الصحفي	٢٨	٪٢٨
تجنب الوقوع في المشاكل القانونية	١٣	٪١٣
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٣. انعكاس التشريعات الإعلامية على حرية العمل الإعلامي:

جدول (١٢) يبين انعكاس التشريعات الاعلامية على حرية العمل ونسبتها المئوية

انعكاس التشريعات الاعلامية على حرية العمل	العدد	النسبة المئوية
بشكل جيد	٥١	٪٥١
بشكل متوسط	٣٨	٪٣٨
بشكل ضعيف	١١	٪١١
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٤. مظاهر تعزيز حرية العمل الاعلامي في التشريعات الإعلامية:

جدول (١٣) يوضح مظاهر تعزيز حرية العمل الاعلامي في التشريعات الاعلامية ونسبتها المئوية

مظاهر تعزيز حرية العمل الاعلامي في التشريعات	العدد	النسبة المئوية
حق الوصول إلى المعلومات	٤٥	٪٤٥
حق الصحفي في بالاحتفاظ بالسر المهني	٤٢	٪٤٢

النص على حرية تعدد المؤسسات الإعلامية	١٣	٪١٣
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

ثالثاً: تحديات بيئة العمل الصحفي في العراق:

١. التحديات السياسية:

جدول (١٤) يوضح اراء القائمين بالاتصال حول التحديات السياسية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات السياسية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
عدم الاستقرار السياسي يؤثر على عمل الاعلامي	٤٥	٪٤٥
الصراع بين الاحزاب يؤثر على الاداء المهني للإعلاميين	٤٢	٪٤٢
النظام السياسي الحالي يقوض عمل الاعلاميين ويمنع تحقيق القيم المهنية	١٣	٪١٣
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٢. التحديات الامنية:

جدول (١٥) يوضح اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الامنية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الامنية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
عدم الاستقرار الامني في العراق يؤثر على الاداء المهني	٤٥	٪٤٥
التعرض للاعتقال او الخطف	٤٢	٪٤٢
التعرض الى التهديد بالقتل او التهجير	١٣	٪١٣
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٣. التحديات المالية:

جدول (١٦) يوضح اراء القائمين بالاتصال حول التحديات المالية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات المالية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
عدم كفاية الراتب الشهري للإعلامي يؤثر على عمله	٦٥	٪٤٥
قطع الرواتب او تأخيرها تؤثر على عمل الاعلامي	٢٢	٪٤٢
عدم احتساب أجور اضافية للنقل والملابس تؤثر على عمل الاعلامي	١٣	٪١٣
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٤. التحديات الاجتماعية:

جدول (١٧) يوضح اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الاجتماعية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الاجتماعية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
العادات والتقاليد تؤثر على عمل الاعلاميين في العراق	٤٨	٪٤٨
سطوة العشائر تقلل من حرية الاعلاميين	٢٢	٪٢٢
عدم ثقافة المجتمع بالمهنة الاعلامية	٢٠	٪٢٠
الاعتداءات المتكررة من قبل المواطنين بسبب سياسة الوسيلة الاعلامية	١٠	٪١٠
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٥. التحديات الاقتصادية:

جدول (١٨) يوضح اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الاقتصادية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الاقتصادية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
ضغوط صاحب المال	٥٢	٪٥٢
ضغوط صاحب الاعلان	٤٠	٪٤٠
ضغوط المشاركين (مدنيين وحكوميين)	٨	٪٨
المجموع	١٠٠	٪١٠٠

٦. التحديات الادارية (المهنية):

جدول (١٩) يوضح آراء القائمين بالاتصال حول التحديات الادارية (المهنية) التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الادارية (المهنية) التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
عدم وجود استقرار بالعمل	٢٩	٪٢٩
الاحساس بعدم التقدير داخل المؤسسة الاعلامية	٢٣	٪٢٣
صعوبة العمل في المؤسسات الاعلامية	١٩	٪١٩
الخوف من عقوبة مسؤول المؤسسة	١٧	٪١٧
اعتماد المعدات القديمة وعدم مواكبة التحديث	١٢	٪١٢
المجموع	**١٠٠**	**٪١٠٠**

٧. تحدي الاخلاقيات المهنية:

جدول (٢٠) يوضح آراء القائمين بالاتصال حول التحديات الاخلاقيات المهنية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات الأخلاقية المهنية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
الالتزام بالمعايير المهنية من قبل الاعلامي التي تقرها السلطات أو المؤسسات الاعلامية	٢١	٪٢١
الالتزام بعادات وتقاليد المجتمع	٢٠	٪٢٠
الالتزام بضوابط وقرارات المؤسسة الاعلامية	١٨	٪١٨
اخذ الخبر والمعلومة من عدة مصادر للوصول الى الحقيقة	١٦	٪١٦
الالتزام بالمصداقية ومعايير الجمهور	١٤	٪١٤
تحمل تحديات العمل وضغوطه في داخل وخارج المؤسسة	١١	٪١١
المجموع	**١٠٠**	**٪١٠٠**

٨. تحدي الحريات الإعلامية:

جدول (٢١) يوضح آراء القائمين بالاتصال حول تحدي الحريات الاعلامية التي يتمتع بها الاعلامي أثناء أداء مهامه الاعلامية ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول تحدي الحريات الاعلامية التي يتمتع بها الاعلامي أثناء أداء مهامه الاعلامية	العدد	النسبة المئوية
ممارسة عمل الاعلامي بحرية تامة داخل وخارج المؤسسة التي يعمل فيها	٣١	٪٣١
القيود على حرية التعبير صارمة	٢٩	٪٢٩
تأثير جماعات الضغط والجهات المتنفذة على اداء الاعلامي في المؤسسة	٢٣	٪٢٣
رغبة الاعلامي في ان ترك العمل في مؤسسته واتجاهه للعمل في مؤسسة اخرى	١٧	٪١٧
المجموع	**١٠٠**	**٪١٠٠**

٩. التحديات القانونية والتشريعية:

جدول (٢٢) يوضح آراء القائمين بالاتصال حول التحديات القانونية والتشريعية التي تواجههم ونسبتها المئوية

اراء القائمين بالاتصال حول التحديات القانونية والتشريعية التي تواجههم	العدد	النسبة المئوية
قوانين حرية الرأي والتعبير في العراق	٢٧	٪٢٧
القوانين والتشريعات الاعلامية التي تقيد الاعلاميين اثناء ممارستهم عملهم الاعلامي	٢٥	٪٢٥
تعرض الاعلامي للسجن والحبس عند التطرق لموضوعات حساسة	٢٣	٪٢٣
حق الاحتفاظ بسرية المصادر والمعلومات متاح في القوانين العراقية	١٣	٪١٣
افتقار اللوائح والقوانين العراقية لمواد تحمي الاعلامي اثناء ممارسة عمله	١٢	٪١٢
المجموع	**١٠٠**	**٪١٠٠**

نتائج الدراسة:

١. أوضح أكثر من نصف المبحوثين بان معرفتهم بالتشريعات الاعلامية جيدة، وان مبررات تلك المعرفة هي لمعرفة الحقوق والواجبات القانونية للصحفي، وإنها تنعكس بشكل جيد على حرية العمل الصحفي.

٢. حدد المبحوثون جملة من مظاهر تعزيز حرية العمل الاعلامي في التشريعات الاعلامية كان أولها حق الوصول إلى المعلومات، بينما جاء حق الصحفي في بالاحتفاظ بالسر المهني بالمرتبة الثانية، فضلاً عن تأكيد النص على حرية تعدد المؤسسات الإعلامية في العراق بالمرتبة الثالثة.

٣. أشار (٤٥٪) من القائمين بالاتصال في المنظومة الصحفية - الاعلامية في العراق الى ان أهم التحديات السياسية التي تواجههم وتؤثر على عملهم بالمرتبة الاولى هي عدم الاستقرار السياسي في العراق، يليهم (٤٢٪) بالمرتبة الثانية الصراع بين الاحزاب الذي يؤثر على الاداء المهني للإعلاميين، في حين يرى (١٣٪) منهم وبالمرتبة الثالثة ان النظام السياسي الحالي يقوض عمل الاعلاميين ويمنع تحقيق القيم المهنية.

٤. كانت تصورات المبحوثين للتحديات الامنية تشير الى عدم الاستقرار الامني المتمثل في التعرض للاعتقال او الخطف بالمرتبة الاولى، والتعرض الى التهديد بالقتل او التهجير يؤثر في اداء عملهم بالمرتبة الثانية، يليهم بالمرتبة الثالثة تصورهم ان السلاح المنفلت ووجود الجماعات المسلحة هي من تهدد أمن الاعلامي وتعيق عمله، وكذلك كان رأيهم بالمرتبة الثالثة ان القوات الامنية تمنع الكوادر الاعلامية من تغطية الاحداث.

٥. كشف غالبية اراء القائمين بالاتصال في مجال التحديات المالية التي تواجههم عن اقرارهم بان عدم كفاية الراتب الشهري للإعلامي يؤثر على عمله من أهم تلك التحديات. كذلك أوضحت نتائج الدراسة ان أهم التحديات الاجتماعية التي تؤثر على عمل الاعلاميين في العراق هي العادات والتقاليد الاجتماعية وكذلك سطوة العشائر التي تقلل من حرية الاعلاميين.

٦. كشفت اجابات المبحوثين عن وجود ضغوط صاحب المال وصاحب الاعلان في وسائل الاعلام العراقية هي أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر على عمل الاعلاميين في العراق.

٧. عكست آراء القائمين بالاتصال وجود انعكاسات سلبية متمثلة في عدم استقرار العمل والاحساس بعدم التقدير داخل المؤسسة الاعلامية هي أبرز التحديات الادارية التي يواجهها الاعلاميين العراقيين في عملهم اليومي.

٨. أظهرت النتائج أن غالبية المبحوثين يرون ان اهم تحدي من التحديات الاخلاقية والمهنية هو الالتزام بالمعايير المهنية من قبل الاعلامي التي تقرها السلطات أو المؤسسات الاعلامية.

٩. في مجال تحدي الحريات الاعلامية التي يتمتع بها الاعلامي أثناء أداء مهامه الاعلامية، أكدت اراء القائمين بالاتصال ان ممارسة عمل الاعلامي بحرية تامة داخل وخارج المؤسسة التي يعمل فيها هي من أهم التحديات التي تتعلق بالحريات الاعلامية.

١٠. أظهرت النتائج أن آراء غالبية القائمين بالاتصال حول التحديات القانونية والتشريعية التي تواجههم يعتقدون ان اهم هذه التحديات هي قوانين حرية الرأي والتعبير، فضلاً عن القوانين والتشريعات الاعلامية التي تقيد الاعلاميين اثناء ممارستهم عملهم الاعلامي في العراق.

المراجع:

منظمة آيركس. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد ٢٠ ٧, ٢٠٢٣، من الدورات التدريبية: http://www.irexl2djordan.com/ar

ROUGH, W. A. (2004). *ARAB MASS MEDIA NEWSPAPERS, RADIO, AND TELEVISION IN ARAB POLITICS.* London: Praeger .

ادريس جواد صادق. (٢٠٢١). التشريعات والقوانين الاعلامية وانعكاساتها على القائم بالاتصال في القنوات العراقية. *رسالة ماجستير*. بغداد، العراق: الجامعة العراقية.

أمجد عبد الامير فيحان. (٢٠٢٠). العوامل المؤثرة على استراتيجية القائم بالاتصال في الاذاعات المحلية بمحافظة النجف. *رسالة ماجستير*. صلاح الدين، العراق: جامعة تكريت.

بسام عبدالرحمان المشاقبة. (٢٠١٢). *اخلاقيات العمل الاعلامي*. عمان: دار اسامة للنشر والتوزيع.

حسين دبي الزويني. (٢٠٠٩). الخصائص المهنية للقائم بالاتصال في القنوات التلفزيونية لشبكة الإعلام العراقي. *أطروحة دكتوراه*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

حيدر محمود محسن الخزرجي. (٢٠١٤). *الاعلام المرئي وصناعة الاجندة السياسية*. عمان: دار امجد للنشر والتوزيع.

خليل ابراهيم الضمداوي. (٢٠٠٨). بيئة العمل الصحفي في العراق ـ دراسة تحليلية لتأثير العامل السياسي في القائم بالاتصا. *رسالة ماجستير*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

دلوفان برواري. (٢٠١٦). *الدليل القانوني للصحفيين العراقيين*. السسليمانية: مطبعة هاولاتي.

سعد سلمان المشهداني. (٢٠١٤). *الصحافة العربية والدولية*. دولة الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

سعد سلمان المشهداني. (٢٠٢٠). *منهجية البحث الاعلامي – دليل الباحث لكتابة الرسائل الجامعية*. دولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية اللبنانية: دار الكتاب الجامعي.

سليمان صالح. (٢٠٠٧). *ثورة الاتصال وحرية الاعلام*. الكويت: مكتبة الفلاح.

سمير محمد حسين. (٢٠٠٦). *دراسات في مناهج البحث العلمي بحوث الإعلام* (المجلد ٤). القاهرة: عالم الكتب.

سهام الشجيري. (٢٠١٤). *اقتصاديات الاعلام*. دولة الامارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

سيفان باكراد ميسروب. (٢٠١٦). *الحريات الفكرية وضماناتها القضائية*. مصر: دار الكتب القانونية.

صالح مشارقة، وداد البرغوثي، سعيد أبو معلا، تالا حلاوة، محمد دراغمة، تغريد سعادة، وآخرون. (٢٠١٧). *أخلاقيات الاعلام*. فلسطين: جامعة بيرزيت.

عادل عبدالغفار. (٢٠٠٩). *الإعلام والمشاركة السياسية للمرأة*. القاهرة: الدار المصرية اللبناني.

عطا الله الرمحين. (٢٠١٣). *اخلاق الصحفي المهنية*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

عمر طلال عبد القادر. (٢٠١٥). التشريعات الاعلامية في العراق وانعكاسها على حرية العمل الاعلامي. *أطروحة دكتوراه*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

عيسى عبد الباقي. (٢٠٠٩). *دار العلوم للنشر والتوزيع*. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع.

فاروق أبوزيد. (٢٠١٠). *الاعلام والديمقراطية*. القاهرة : عالم الكتب.

فاضل البدراني. (٢٠١١). *الاعلام صناعة العقول*. بيروت: منتدى المعارف.

قيصر كريم حسن. (٢٠١٢). دور التلفزيون في تشكيل الوعي السياسي لدى الجمهور. *رسالة ماجستير*. بغداد، العراق: جامعة بغداد.

ماهر عواد الشمايلة، محمود عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين، و مصطفى يوسف كافي. (٢٠١٤). *اخلاقيات المهنة الاعلامية*. عمان: دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع.

محمد سعيد أبوعامود. (٢٠٠٨). *الإعلام والسياسة في عالم جديد*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

محمد سيد بيومي. (٢٠١٩). معوقات تفعيل الدراسات البينية في العلوم الاجتماعية – دراسة ميدانية. *مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية*، الصفحات ١٢٣-١٣٩.

محمد عبدالحميد. (٢٠٠٤). *نظريات الإعلام واتجاهات التأثير* (المجلد ٣). القاهرة: عالم الكتب.

مي العبدالله. (٢٠٠٥). *الاتصال والديمقراطية الفضائيات والحرب الإعلامية*. بيروت: دار النهضة العربية.

نبيل جاسم. (بلا تاريخ). *التشريعات الاعلامية الخاصة بحرية التغيير في العراق*. تاريخ الاسترداد ٢٠ ٧, ٢٠٢٣، من مرصد الحريات الصحفية: https://www.jfoiraq.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D9%81%D9%

وزارة العدل. (١٤ ٦, ١٩٣٢). قانون المطبوعات. *صحيفة الوقائع العراقية* (١١٤٢).

وزارة العدل. (٣ ٨, ١٩٣٣). *صحيفة الوقائع العراقية* (١٢٨٠).

وزارة العدل. (١٦ ١١, ١٩٥٤). *الوقائع العراقية* (٣٥١٠).

وزارة العدل. (٢١ ٤, ١٩٦٣). *الوقائع العراقية، ٧٩٥*.

وزارة العدل. (٥ ١, ١٩٦٩). *الوقائع العراقية، ١٦٧٧*.

وزارة العدل. (٢٧ ١٠, ١٩٦٩). *الوقائع العراقية، ١٧٩٣*.

وزارة العدل. (١٩٦٩). *قانون العقوبات رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩*. تاريخ الاسترداد ٢٩ ٦, ٢٠٢٣، من قاعدة التشريعات العراقية: https://iraqld.e-sjc-services.iq/main_ld.aspx

وزارة العدل. (١ ٦, ٢٠٠٤). *الوقائع العراقية*.

وزارة العدل. (٢٠٠٥). *الوقائع العراقية، ٤٠١٢*.

References:

IREX organization. (no date). Retrieved July 20, 2023, from Training Courses: http://www.irexl2djordan.com/ar.

ROUGH, W. A. (2004). ARAB MASS MEDIA NEWSPAPERS, RADIO, AND TELEVISION IN ARAB POLITICS. London: Praeger.

Idris Jawad Sadiq. (2021). Media legislation and laws and their impact on the communicator in Iraqi channels. Master Thesis. Baghdad, Iraq: Iraqi University.

Amjad Abdul Amir Faihan. (2020). Factors affecting the strategy of the communicator on local radio in Najaf Governorate. Master Thesis. Salahuddin, Iraq: Tikrit University.

Bassam Abdel Rahman Al-Mashaqba. (2012). Media work ethics. Amman: Dar Osama for Publishing and Distribution.

Hussein Dubai Al-Zwaini. (2009). Professional characteristics of the communicator in the television channels of the Iraqi Media Network. Doctoral thesis. Baghdad, Iraq: University of Baghdad.

Haider Mahmoud Mohsen Al-Khazraji. (2014). Visual media and political agenda making. Amman: Dar Amjad for Publishing and Distribution.

Khalil Ibrahim Al-Dhamdawi. (2008). The journalistic work environment in Iraq - an analytical study of the influence of the political factor on the contact person. Master Thesis. Baghdad, Iraq: University of Baghdad.

Delovan Barwari. (2016). Legal guide for Iraqi journalists. Sulaymaniyah: Hawlati Press.

Saad Salman Al-Mashhadani. (2014). Arab and international press. United Arab Emirates: University Book House.

Saad Salman Al-Mashhadani. (2020). Media research methodology - a researcher's guide to writing university theses. The United Arab Emirates and the Lebanese Republic: University Book House.

Suleiman Saleh. (2007). Communication revolution and media freedom. Kuwait: Al-Falah Library.

Samir Muhammad Hussein. (2006). Studies in scientific research methods, media research (Volume 4). Cairo: World of Books.

Siham Al-Shajiri. (2014). Media economics. United Arab Emirates: University Book House.

Sivan Bakrad Mesrob. (2016). Intellectual freedoms and their judicial guarantees. Egypt: Dar Al-Kutub Al-Qanuni.

Saleh Masharqa, Widad Barghouthi, Saeed Abu Mualla, Tala Halawa, Muhammad Daraghmeh, Taghreed Saadeh, and others. (2017). Media ethics. Palestine: Birzeit University.

Adel Abdel Ghaffar. (2009). Media and women's political participation. Cairo: Al-Dar Al-Masryah Al-Libnani.

May God give you two spears. (2013). Professional journalist ethics. Amman: Al-Warraq Publishing and Distribution Foundation.

Omar Talal Abdul Qader. (2015). Media legislation in Iraq and its impact on freedom of media work. Doctoral thesis. Baghdad, Iraq: University of Baghdad.

Issa Abdel Baqi. (2009). Dar Al Ulum for Publishing and Distribution. Cairo: Dar Al-Ulum for Publishing and Distribution.

Farouk Abu Zaid. (2010). Media and democracy. Cairo: World of Books.

Fadel Al-Badrani. (2011). The media is the industry of minds. Beirut: Knowledge Forum.

Caesar Karim Hassan. (2012). The role of television in shaping the political awareness of the public. Master Thesis. Baghdad, Iraq: University of Baghdad.

Maher Awad Al-Shamayleh, Mahmoud Ezzat Al-Lahham, Ali Falah Al-Dalaeen, and Mustafa Youssef Kafi. (2014). Media profession ethics. Amman: Dar Al-Assar Al-Ilmi for Publishing and Distribution.

Muhammad Saeed Abu Amoud. (2008). Media and politics in a new world. Alexandria: Dar Al-Fikr University.

Muhammad Sayed Bayoumi. (2019). Obstacles to activating interdisciplinary studies in the social sciences - a field study. Journal of Arts and Social Sciences, pages 123-139.

Mohammed Abdulhameed. (2004). Media theories and trends of influence (Vol. 3). Cairo: World of Books.

Mai Abdullah. (2005). Communication, Democracy, Satellite TV and Media War. Beirut: Arab Renaissance House.

Nabil Jassim. (no date). Media legislation regarding freedom of change in Iraq. Retrieved date 20 July 2023, from the Journalistic Freedoms Observatory: Follow The Link.

Ministry of Justice. (14 6, 1932). Publications Law. Iraqi Fact Sheet (1142).

Ministry of Justice. (3 8, 1933). Iraqi Fact Sheet (1280).

Ministry of Justice. (16 11, 1954). Iraqi Facts (3510).

Ministry of Justice. (21 4, 1963). Iraqi Chronicle, 795.

Ministry of Justice. (5 1, 1969). Iraqi Chronicle, 1677.

Ministry of Justice. (27 10, 1969). Iraqi Chronicle, 1793.

Ministry of Justice. (1969). Penal Code No. 111 of 1969. Retrieved June 29, 2023, from the Iraqi Legislation Base: https://iraqld.e-sjc-services.iq/main_ld.aspx.

Ministry of Justice. (1 6, 2004). Iraqi facts.

Ministry of Justice. (2005). Iraqi Gazette, 4012.